

عقبات ومعوقات

1- المعارك الجانبية:

سوف يحاول معارضو قضيتنا أن يستدرجونا لمختلف المعارك الجانبية، وأن يجلبوا علينا بخيلهم ورجلهم وسائر إمكانياتهم، وأن يسفهاوا أحلامنا بكل الوسائل، وسوف يحاولون أن يتهموننا بالترف والاسترخاء والفكر النظري تارة، وبالاعتزال ومجانبة السنة وتحكيم العقل تارة، والاستهتار بالنصوص تارة أخرى، وبإشغال الأمة والمجاهدين الجادين من أبنائها عن قضاياها، وغير ذلك من اتهامات، لنستدرج إلى معارك يفتعلونها لإشغالنا وصرفنا عن مهماتنا، واستفراغ طاقاتنا القليلة المحدودة، بعمليات الدفاع عن أنفسنا والهجوم على غيرنا.

وهذا خندق لا ينبغي أن نُستدرج إليه، ولا ينبغي أن نعطيهم الفرصة لإقناع الأمة بخطئنا في تشخيصنا لأزماتها، ولا بعدم جدوى علاجنا لأمرضها، أو عدم تأثير دوائنا في علتها، فستمر الغفلة، وترفض الفكرة، وتستمر الأمة في معاشة الأزمة. بل علينا أن نتجاوز تلك المعارك وأصحابها، ونفسر لأنفسنا وللأمة عند الحاجة دوافعها، فيبطل مفعولها من غير أن نغمس فيها، ونستبدل الدفاع بمزيد من التأكيد والتوضيح لقضيتنا، والتناول الإيجابي لما تصدينا له، وكسب قنوات جديدة لأفكارنا ومفاهيمنا فنزيد وينقصون، وننتشر وينكمشون، ويقوى بالله تعالى جانبنا ويضعفون.

وقد يمكن الاستفادة من بعض هذه المحاولات لتوضيح قضايانا وتقديم

معالجتنا، وعرض وجهات نظرنا، وبيان الأخطاء الفكرية والثقافية لدى الآخرين، ونقد حلولهم وأطروحاتهم ليقارن الناس ويقايسوا بين ما نقدم ويقدمون، فلا ينبغي أن تضيق المغرض، وأن لا يجرمنا شأن قوم على أن لا ندرك ما قد يكون في أقوالهم في نقدنا أو الملاحظة علينا من صحة، وأن لا نعتبر المعارك التي يعمل الخصوم على استدراجنا لها مجرد شهادات تصحيح مطلق لأعمالنا وأفكارنا وخططنا ومشاريعة، بل لا بد من الاستفادة من كل ما يثار لإضفاء دور الجدية على مراجعتنا ونقدنا الذاتي لسائر جوانب عملنا وفكرنا.

2- الأخطاء الذاتية أو الخاصة:

وهذه أعتبرها أخطر المعوقات، فأخطأنا باعتبارنا حملة هذه القضية والقائمين على المؤسسة الوحيدة التي تتبناها -الآن- هي أشد المعوقات إضراراً بها. ولعل من أبرز الأخطاء الذاتية التي يمكن أن تقع فيها وأهمها:

1- التوقف عن الإنجاز وعدم مواصلة العمل قبل إيجاد الوعي الضروري لدى الأمة بالقضية، وبناء مجموعة كافية من الكوادر لإنجاز المراحل الضرورية، وتوفير المادة اللازمة لمساق دراسي ناجح على مستوى الجامعات والمعاهد ودور العلم، ومواد موازية لقنوات الإعلام الأخرى باعتبارها وسيلة توصيل مهمة، وإعداد المحاضرين من جامعات ومعاهد ومراكز وجمعيات علمية تتبنى القضية وتحتضنها، وتعمل على إنجاحها.

2- التوقف عن التقويم والمراجعة والنقد الذاتي المستمر لمسيرتنا علمياً وعملياً، بشكل يضمن التصحيح والتسديد المستمرين.

3- الأحادية واعتبار أن ما نقدمه -وحده- هو العلاج الشافي لكل أمراض الأمة وسائر أزماتها، وتجاهل الجوانب الأخرى.

4- التحزب والتكتل والاستجابة لعملية الاستقطاب، وهو خطأ يمكن أن يجهض القضية كلها، ويعزلها عن سائر فصائل الأمة.

5- اختلاف الأطروحات في مجال مبادئ القضية ومقاصدها من جانب

القائمين عليها، وهو أمر يجب الوعي به وبحقيقته وحدوده. ذلك لأن الأطروحات المتنوعة في هذه المجالات، قد تعني عدم وضوح الفكرة بالشكل الكافي لدى أصحابها. وإذا كان تنوع الخطط قد ينشأ عن تنوع تخصصات القائمين على القضية وأجهزتها لحد ما، فإن اختلاف المبادئ والمقاصد لا ينبغي أن يقع مهما اختلفت ثقافات المتناولين لهذه القضية والعاملين لها، أو تنوعت طرائق تناولهم لجوانبها. فعلينا أن نرسي بعض التقاليد في هذا المجال ليكون بيننا على الدوام حوار مستمر في هذه القضايا، يساعد على بلورة الأفكار وتوحيد التصورات مع بناء الرؤية الواحدة في المبادئ والمقاصد، كما أن علينا -على الدوام- أن نذكر أنفسنا بأن قواعد قضيتنا هي:

- أن نجعل الوحي والوجود مصدرين أساسيين للفكر والثقافة والمعرفة والحضارة.

- أن ننظر في التراث الإسلامي وفي التراث الإنساني المعاصر، وفي المجالات الاجتماعية والإنسانية، نظرة ناقدة فاحصة لتمييز الإيجابي من السلبي، والنافع من الضار، والمتفق مع التصور الإسلامي والمنهجية المعرفية القرآنية، والمناقض لهما، وجمع الإيجابي والنافع وفق منهجية سليمة، وتوضيح الغامض، وتصحيح الخاطئ، لتكون هذه الخصلة هي المحتوى الثقافي والفني، الذي يمكن أن يشكل عقلية الأمة ونفسيته بالشكل الإسلامي المطلوب، الذي يحقق النهضة ويحدث العمران.

- تناسي سلم الأولويات في حياة الأمة، والانعزال عن همومها والانغماس في فكر مجرد، ومشكلات الفكر المجرد، والجدل في الفكر المجرد الذي لا يترتب عليه عمل، ولا يتعلق بواقع. بل علينا أن ندعو -دائماً- إلى التفكير العلمي الاجتماعي، وأن نعود الأمة عليه.

- علينا أن نحذر من إبراز الرأي الخاص والهوى والميل الشخصي على أنه فكر وإنتاج فكري، فالميول والرغبات الشخصية والأهواء أمور وجدانية شعورية، أما الفكر فهو ترتيب مقدمات بشكل منطقي أو علمي أو عقلي للوصول إلى نتائج، وكل ذلك يرتبط بالبحث والاستقصاء. وقد يصل المفكر

إلى نتائج تخالف رغباته وميوله، ولكن ليس له أن يدخل على تلك النتائج أية تغييرات بناءً على ذلك.

وفي ختام هذه النقطة الخاصة برصد أهم العقبات والمعوقات المنهجية والفكرية، التي تواجه قضيتنا: «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة»، نود أن نؤكد على أن الوعي بهذه العقبات يمكن أن يساعد على تحويلها إلى إمكانيات، يمكن استثمارها إذا أحسن فهمها والتعامل معها بمنطق الحوار وأصوله وقواعده كما ترسمها الرؤية الإسلامية وتحدد مقاصدها.

إن هذه العقبات لا يمكن أن تكون محبطة للعمل، أو مقعدة عن المبادرة الفكرية، ومعرفة هذه العقبات هو بداية الطريق المنهجي الصحيح لمعالجة مثل هذه المعوقات واقتراح الحلول بها؛ بل تحويلها إلى إمكانيات يمكن استثمارها. وتعدد هذه القضايا -مع التعامل بصدها باعتبارها عقبة يمكن تحويلها لإمكانية- يؤكد على ميزة إضافية وهي تعدد الإمكانيات في مواجهة تعدد العقبات ذاتها، وهو ما يتيح أكثر من بديل في الساحة الفكرية يمكن العمل من خلاله، واعتبارها جميعاً مجالات تجريبية لاتجاه قضيتنا، ومعرفة مدى قدرتها على الإنجاز، بحيث تصبح بحق قاعدة وعي الأمة بمختلف فصائلها ومستوياتها.

كما أن الأمر يشير إلى ضرورة التفكير العميق في قضية بناء سلم الأولويات في هذه البدائل والمجالات المختلفة. وذلك وفق أطر وخطط عمل مناسبة من الناحية الزمنية، متخذة في حساباتها اعتبارات المكان والتميز بين قابليات وإيجابيات المسلم (عالمًا أو باحثًا أو جمهوراً أو حركة أو تياراً فكرياً).

إن على الذين تصدوا لحمل هذه القضية أن يتمتعوا بأكبر قدر من المرونة اللازمة، والمبادرة المبدعة، سواءً بتحقيق أكبر قدر من المشاركة في تأصيل هذه القضية وتبيين جوانبها المختلفة، أو دفع الآخرين للانخراط في صفوف العاملين في هذا الحقل الذي يتطلب جهوداً متضافرة ومتكاملة، تعرف لحرية الحركة مفهومها السليم وحدودها، وتمارس المبادرة سواءً في طرح القضايا أو

القيام بمشروعات بحثية، ووضع خطة طويلة الأجل لتحويل قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» إلى تيار فكري وثقافي وحضاري، والتفكير بمعايير الإنجاز، وكيفية قياس هذا الإنجاز، وحتى لا نتوهم ثماراً أو نؤكد على الحصول على نتائج ليست حقيقية.

إن التفكير في قضية «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» كمجال حضاري وثقافي وفكري، ومعايير القياس والإنجاز فيها، يجب أن يكتب لها تصور مفصل، يشكل في جوهره خطة عمل كبرى طويلة الأجل لجميع الجوانب، باعتبارها حركة فكر وفكر حركة، تتكامل مؤسساتها (الفرع) مع المؤسسة الأصلية وفق قواعد من المرونة اللازمة والمبادرة القادرة. إنها قضية لا تحتمل الانتظار الطويل، لأن الانتظار دونها يؤدي إلى تفاقمها وتراكمها. فإدارة حركة الفكر لا تتم على يد ذلك الإنسان الراصد أو المراقب، بقدر ما تتكامل على يد الإنسان الواعي والمبادر والقادر على مواجهة كل ما يستجد من أمر يستحق فكراً أو مراجعة أو عملاً أو تحركاً.